الباب الثاني

الفروض الكفائية سبيل التنمية المستدامة والشهود الحضاري

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد :

من المهم توافر الرؤية الأصولية الفقهية لقضايا المجتمع بشكل عام، وتعتمد هذه الرؤية على مفهوم الإسلام الحضاري، الذي لا يكتفي بكون الإسلام عقيدة صافية تنير قلب المؤمن، ولا سلوكيات وأخلاق سامية تعطر حياة المجتمع، مستندة إلى قيم عليا، وإنما هي شريعة شاملة، تحكم بروحها وسننها وقوانينها الحياة، وتنظّمها وتسعى إلى توجيه المجتمع نحو غايات عليا، ألا وهي الفوز برضا الله ومثوبته، والعيش الكريم والاستفادة من طاقات الإنسان وموارد المجتمع الاستفادة المثلى.

ومن أهم القضايا الملحة على المجتمعات المسلمة المعاصرة قضية التنمية بشكل عام، والتنمية المستدامة بشكل خاص. إنها الشغل الشاغل للمسلمين الآن، بالنظر إلى حالة المجتمعات الإسلامية من فقر وقهر وهروب للكفاءات وفساد وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وإهدار الكوادر البشرية، وتعصب أعمى لمذهبيات وعرقيات وفئويات... تفسد النفوس، وترسخ الأنانية والفئوية، وعدم وعي صانعي القرار ومخططي السياسة بالبعد الإسلامي التنموي، وأن الإسلام قدّم رؤية ثابتة راسخة، من الواجب الالتزام بها، لأنها رؤية ربانية في الأساس، ولأنها تتناغم مع تكوين الشخصية المسلمة التي تغذت على عقيدة الإسلام وقيمه منذ نعومة أظفارها، بدلاً من الركض وراء نماذج تنموية غربية أو شرقية، تتعارض في كثير من منطلقاتها مع الإسلام، وهذا ما تمَّ بالفعل، حيث وجدنا أنماطًا من التنمية في بعض الدول الإسلامية مشوهة، ترتكز على نماذج غربية في مجتمعات مسلمة، فعانى الشعب من الثنائية والازدواجية، التي لم تثمر تقدمًا حقيقيًا للمجتمعات المسلمة، بل صراعات على الهوية، وإعادة طرح سؤالها، والدخول في صراعات فكرية حول مكوناتها، وهو ما أشغل المسلمين، وأخّر في الوقت نفسه اعتماد نموذج تنموي إسلامي وتطبيقه.

يمكن النظر إلى غايات المجتمع المسلم المعاصر في العديد من المستهدفات:

- إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس، وذلك بتوفير الحد الأدنى الملائم في مجالات الغذاء والصحة والملبس والمسكن والعمل كأولويات لجهود التنمية.
- المساواة في التمتع بالرفاهية المادية والمعنوية بين أبناء الشعب.
- التحرر من التبعية للدول الكبرى اقتصاديًا وتقنيا وحضاريا.
- الاستقرار الداخلي والمشاركة الشعبية الحقيقية.
- الأمن الجماعي وزوال خطر التهديد داخليا وخارجيا[٢٧٠].

وهذا يتوقف على محاور ثلاثة : الأول دولي : ويعنى بعلاقات الدول العربية والمسلمة البينية ومع سائر القوى الكبرى، وأهمية وجود تجمعات سياسية – اقتصادية متميزة. والثاني : عربي – إسلامي في ضرورة التكامل البيني بين الأقطار المسلمة. والثالث قطري : يتعلق بطبيعة التوجه والجهد التنموي داخل كل قطر ومدى مشاركة الناس في تسيير أمور المجتمع[٢٧١].

في ضوء ما تقدم، يسعى الباحث إلى مناقشة قضايا التنمية والتنمية المستدامة، وأبعاد هذه القضايا وطروحاتها من المنظور الإسلامي، ودور الفروض الكفائية والعينية في دعم المجتمع المسلم على أسس إسلامية وكفاءات علمية، ورؤية مستقبلية تنطلق من واقع محلي وإسلامي وعالمي يعجّ بالمظالم والمفاسد، وأنانية لشعوب بعينها، تريد الاستئثار والهيمنة.

وبداية، تجدر مناقشة أسباب غياب الفروض الكفائية، في الفكر التنموي المعاصر، وسُبل إحيائها، ومن ثم يتم تناول التنمية المستدامة، والشهود الحضاري، وما يتصل بهما من قضايا وإشكاليات.

---

٢٧٠) هدر الإمكانية ، م س ، ص١٤.

٢٧١) السابق ، ص١٤ مع إضافات من الباحث لجعل الفكرة من البعد العربي (القومي) إلى البعد الإسلامي الذي أضرنا كثيرا تجاهله في نهضتنا المعاصرة ، حيث آثر الخطاب العربي التوجه غربا (أوروبا _ أمريكا) أو شرقا (روسيا – الصين) ولم يعرج ولو عرضا في منظوره التنموي نحو أقطار الإسلام غير الناطقة بالعربية وما أكثرها.

الفصل الأول

التنمية المستدامة
في منظور الإسلام

لا شك أن التنمية هي غاية المجتمعات الحديثة، من أجل تحقيق الاكتفاء لشعوبها، وسعيًا إلى مستوى حياتي يتيح العيش بكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون اللجوء إلى ذل الحاجة والطلب داخل المجتمع، أو الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع. ومن هنا، فإن تنمية المجتمع واستغلال موارده بشكل اقتصادي فاعل، دون إسراف وإهدار، لهو الهدف الأسمى لأية حكومة راشدة، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة الهدف والمقصد.

ومن المنظور الإسلامي، فإن ما تقدّم يدخل ضمن مقاصد الشريعة دون شك، فغاية الشريعة الحفاظ على الكليات الخمس : الدين، النفس، العرض، المال، العقل. والحفاظ لا يتحقق للأفراد بمعزل عن المجتمع، وإنما من خلال استغلال موارد الوطن، وتنميتها، وحسن إدارتها، وهو ما يتقابل مع مفاهيم التنمية الحديثة، وحسن إدارة المجتمعات، وما يعرف باسم التنمية المستدامة، وهو يحتاج إلى دراسة من المنظور الشرعي، للنظر في علاقة التنمية بالمقاصد الشرعية عامة، والفروض الكفائية والعينية خاصة، وبعبارة أخرى : إعادة تأصيل مفهوم التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة.

وبداية، نشير إلى أن مفهوم (التنمية Development) برز في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل

يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. فالتنمية هي النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، وهو كيفي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس[٢٧٢].

لقد تطور مفهوم التنمية ليتجاوز المفاهيم الكمية، التي حصرت التنمية في أرقام وحسابات الاقتصادية، وليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية والاجتماعية واشتمالها على مختلف قطاعات المجتمع، بهدف إحداث التكافؤ الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة داخل الدولة، وكذلك إعطاء أولوية متقدمة لتنمية القدرات البشرية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع : الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في مجتمعه، وهو ما تطور بعد ذلك فيما يسمى "التنمية التشاركية" التي لا تدمج مختلف القطاعات والشرائح السكانية والفئات الاجتماعية في العملية التنموية، تمهيدًا لإعلان "كوكويوك "بأن الغرض من التنمية "ألا يكون تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان"، وأن "أية عملية لا تؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان أو تعوقها فهي صورة مشوهة لفكرة التنمية"[٢٧٣].

---

٢٧٢) انظر المزيد في : قاموس التنمية ، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير : فولفجانج ساكس ، ترجمة : أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠.

٢٧٣) المرجع السابق ، ص٣٢-٣٣.

وإذا كان الاقتصاديون مختلفين في تحديد مفهوم التنمية، فهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة والزراعة والتجارة ، وهناك من ربطها بالتغيرات الاجتماعية والسكانية الإيجابية التي تحقق الرفاهية للشعوب.

وهي في جميع الأحوال الوسيلة المبتغاة لاستثمار الموارد الطبيعية، والبشرية في الأوطان ، لأنها تجعل أبناء الوطن جميعهم في حالة استنفار لأن يقوموا بأنفسهم بتنمية بلدهم، غير منتظرين هبات من حاكم، ولا مساعدة من دول أجنبية، يعلمون قبل غيرهم أنها لا تمنح دون مقابل. كما أنها سبيل الأمة إلى الحضارة بمفهومها الشامل ، ففرق بين التنمية والحضارة ، الحضارة منتج نهائي للتنمية الشاملة ، والتنمية سبيل في النهاية إلى حضارة زاهرة.

التنمية المستدامة :

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرًا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل ، وطريق التقدم للمجتمعات، وتأمين حاجات الأفراد.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير"نادي روما" الذي صدر سنة ١٩٧٢م تحت عنوان "وقف التنمية"، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية. ففي هذا التقرير دقَّ الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي. وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعًا

بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين : فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية ، وفريق يناصر المحافظة على البيئة ، وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين بيد أن فريقًا من الخبراء الاقتصاديين من الشمال والجنوب انكبوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، كما جاء في تقرير فلونيكس Flunex وإعلان ستوكهولم العام ١٩٧٤م ، وقد سميت هذه المبادرة باستراتيجية " تنمية ايكولوجية ecodevelopement " غير أن هذا المصطلح الذي يترجم هاجس التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما سيتم استبداله من طرف السياسيين الأنكلوساكسون بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة (Sustainable developement) ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكر للمرة الأولى العام ١٩٨٠م من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقرير له عنوانه "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"(٢٧٤).

لقد كانت الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والعالم النامي سببًا في ظهور التنمية المستدامة ، بجانب النمو الديموغرافي ، فالتزايد السكاني والضغط المتزايد على موارد الأرض ، والسعي الحثيث لسد حاجات السكان، كان سببا في التوجه نحو البحث في الاستخدام الرشيد للموارد.

أما التنمية المستدامة فهي نابعة من مفاهيم التنمية بشكل عام ، التي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان مع مراعاة حماية البيئة والحفاظ على الموارد، وحسن استغلالها، وذلك لأن بعض إجراءات التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها ، سواء بشيوع التلوث البيئي أو ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

---

٢٧٤) البيئة والتنمية والمستدامة ، د. أحمد فرغلي حسن ، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة القاهرة ، ص١١ وما بعدها. وانظر أيضًا : نجيب صعب : جوهانسبورغ: قمة الخيبة ، مجلة البيئة والتنمية: العدد (٥٤) أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ص:٨ حيث أشار إلى تطور قضايا البيئة والتنمية.

أهدافها :

وحول أهدافها : فهي تسعى عبر آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف المحورية وأبرزها :

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة : وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

– احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع : وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

– تحقيق نمو اقتصادي تقني : بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسساتٍ وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه[٢٧٥]

خصائصها :

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة "ريو" للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام ١٩٩٢م عن خصائص التنمية المستدامة التي تتمحور في يأتي :

– هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها ، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز ، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي ، أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي ، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

– هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة وأيضًا احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلاً، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط

---

٢٧٥) انظر للمزيد : البيئة والتنمية المستدامة ، د. أحمد فرغلي حسن ، م س ، ص ١٧ ، ١٨

عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضًا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية.

– هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي.

– هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة[٢٧٦].

استراتيجياتها :

النمو التراكمي : بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

– كفاءة استخدام البيئة أو ما يسمى الإدارة البيئية : بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.

– توليد الوظائف وفرص العمل : من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار، كذلك تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

– تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدًا عن تلوث الهواء والمياه.

---

٢٧٦) انظر : السابق ، ص ١٩ ، ٢٠.

– إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة أو ما يسمى الانتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة.

– أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

– ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة، وتطبيق نظم متكاملة لصون الموارد الطبيعية والبيئية[٢٧٧].

التنمية من النمو الاقتصادي إلى صنع القرار :

مرَّت التنمية بمراحل عديدة، ففي العقد الأول ارتكزت على النمو الاقتصادي، وقد اتخذت من البلدان الصناعية التي حققت تقدمًا ملحوظًا في الصناعة وارتفاعًا في مستوى الدخل نموذجًا لها ، وكان ينظر خلالها على أهمية استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي ، تفوق معدلات نمو السكان[٢٧٨]، ولكن تطور المفهوم وتبدّل ليأتي العقد الثاني للتنمية، محاولا علاج اتخذت من توفير حاجات الإنسان الأساسية معيارا لها ، إذ أدَّت الأحداث التي سادت العالم من اضطرابات وحركات اجتماعية غاضبة ضد الفقر، واستئثار فئات بعينها بالعوائد التنموية، إلى النظر إلى التنمية بوصفها هيكلة اقتصادية واجتماعية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر الفقر والتخلف وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي [٢٧٩] ، أما معيارها الثالث فهي تنظر إلى المشاركة في صناعة القرار ، ومستويات هذه المشاركة ، وأساس المعيار هنا أن درجة نمو المجتمعات تتناسب مع درجة المشاركة في عملية صنع القرار ، وأنه لا تنفرد أو تتحكم مجموعة دون سواها بعملية صنع القرار [٢٨٠].

---

٢٧٧) السابق ، ص٢١– ٢٣.

٢٧٨) التخطيط والتنمية والإسلام ، د. محمد عبد المنعم عفر ، دار البيان العربي، جدة ١٤٠٥هـ، ص٦٧

٢٧٩) جميل طاهر ، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٧٥، ١٩٩٣ ، ص٢٢

٢٨٠) Fagerlind, I & J. Saha , Education and National Development : A Comparative Perepective , Oxforad, Pergamon Press , 1984. pp33-34

وهذا يتوائم مع مفاهيم الديمقراطية المجتمعية، التي تطورت من انتخاب الحاكم إلى المشاركة في صنع القرار التنموي، عبر اقتراح برامج جديدة تعالج ما يصيب المجتمعات من فساد أو تأخر.

وسنقوم بمناقشة قضايا التنمية، وما يرتبط بها من محاور وإشكالات، واضعين نصب أعيننا منظور الإسلامي عامة، وما يمكن أن تطرحه الرؤية الأصولية والفروض خاصة، مستهدفين تأصيل الطرح، وتعميق النقاش.

الرؤية الإسلامية لقضايا التنمية المستدامة :

بصرف النظر عن الخلفية الفكرية، وعن الأهداف الحقيقية لهذه الرؤية الجديدة لقضايا البيئة والتنمية، والتي هي نابعة من الفلسفات الغربية بشكل عام، إلا أنه يمكن القول : إن هذا التوجه خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ويلتقي مع التصور الإسلامي لإشكالية التنمية.

ينطلق المنظور الإسلامي لمناقشة مفهوم التنمية (الغربي) -بدايةً- من الاختلاف اللغوي بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية الذي يتضح من الاشتقاق للفظ "التنمية" من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو"من "نما"ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا [٢٨١]. فاللفظ في مفهومه العربي أقرب إلى للمعنى المراد، فإن ترجمة هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه، وفي المفهوم الإنجليزي Development يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالبًا) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم

---

٢٨١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ط٤ ، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م ، ص٩٥٦.

الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحًا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالى [٢٨٢]. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله { يمحقُ اللهُ الربّا ويُربِي الصّدقات }[٢٨٣].

كما يلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات، تخالف في أسسها الرؤية الإسلامية، حيث نرصد :

– غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

– نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

– إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة ؛ انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به[٢٨٤].

هذه الملاحظات تأخذ في اعتبارها الرؤية الإسلامية التي تربط الإنسان عامة والمسلم خاصة برسالته في الحياة، وهي رسالة عظيمة أساسها عمران الأرض، ونشر الخير، وتحقيق الاستخلاف الرباني للإنسان على الأرض، وهذا يعني ألا يكون هدف التنمية إشباع الحاجات ثم توفير الكماليات ونيل رضا المواطن الفرد،

---

٢٨٢) مفهوم التنمية ، د. نصر عارف ، بحث منشور في موقع : المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ، http://www.hrdiscussion.com/hr5829.html

٢٨٣) البقرة ، الآية ٢٧٦.

٢٨٤) مفهوم التنمية ، د. نصر عارف ، م س.

وإنما غرس القيم العُليا في النفس البشرية، والنهوض بها لغايات كبرى. ومن هنا، فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يعني : تحقيق رسالة الإسلام وغاياته، وأن يربط المسلم بحقيقة وجوده على الأرض، وعمرانها، واستغلال الموارد التي منحها الله له، وتربية ذاته على القيم العُليا ، وأيضًا واجبه الإنساني نحو الشعوب الأخرى، ونحو التعامل مع البيئة تعاملاً رشيدًا.

وقد أجمع علماء الإسلام المهتمون بالفكر الاقتصادي على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم في المقام الأول على الركيزة الأخلاقية، ولمراعاة هذا البعد النبيل في كل المحطات الاقتصادية التي يعتبرها الاقتصاد التقليدي محرك التنمية بمعناها الاقتصادي الصرف (الإنتاج، الاستهلاك، التداول) وقيمة هذا البُعد الأخلاقي تكمن في اختزاله لقيم إنسانية رفيعة، وتترتب عليه سلوكيات وممارسات راقية، وهي ما يبحث عنه اليوم دعاة التنمية المستدامة. فالمحافظة على الموارد الطبيعية، وعدم الإسراف في الاستهلاك والتفكير في مصير الآخرين حاضرًا ومستقبلاً، قبل أن تكون ممارسات وعادات اقتصادية هي في المقام الأول سلوكيات تعكس مواقف وتصورات عقدية وفلسفية تجاه الإنسان والكون (الطبيعة والبيئة)، عندما يعتبر الإنسان نفسه كائناً غرائزيًا يتوقف بقاؤه على إشباع حاجاته ولكنها مستعصية وممتنعة، ولا بد من إخضاعها والتحكم فيها بالقوة، وعندما يعتبر الآخر منافسًا ومزاحما في الموارد المحدودة الضرورية لإشباع حاجات وغرائز الإنسان اللامحدودة[٢٨٥]، وهذا يعني تطورًا في الرؤية الاقتصادية لتخليص الفرد المعاصر من أنانيته وشهوانيته، كي يحافظ على بيئته، ويحفظها له ولغيره ولمن يأتي بعده.

فالاقتصاد الإسلامي يرتكز على دعامة "الإنسان الأخلاقي" المتمسك بقيم عُليا نابعة من عقيدته، وتمثل الضابط الأول له في سلوكياته وأنشطته الاقتصادية، ولها القوة الروحية في نفسه مثلما لها القوة الروحية في صياغة فلسفة المجتمع الإسلامي

---

٢٨٥) انظر : التنمية المستدامة ، الحسن عصمة ، مقال في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية ، العدد ٥٣٢ ، ٢٠١٠.

الذي يعيش فيه المسلم، وهو ما يسمى الاقتصاد الأخلاقي Ethical economic، وبالتالي يرفض الإنسان الاقتصادي[٢٨٦]، برؤاه المادية وتصوراته النفعية.

فلا يمكن فصل التنمية عن الأبعاد القيمية والأخلاقية مثلما فعلت القوى العلمانية والتنويرية في الغرب، حيث أصبح المجتمع هو الذي ينتج القيمة، وليست القيمة التي تحكم المجتمع، وهو المخطط لسعادة الفرد في إطار منظومة قيمه التي يتعارف عليها الناس في زمن / جيل ما، وفي مكان / بلد ما، وقد نتج عن هذا التوجه آثار خطيرة، أولها : أن العلمانية حررت الأخلاق من هيمنة الدين، وأخضعتها لهيمنة علوم النفس والاجتماع والهندسة الوراثية وشركات الإعلان والتلفزيون وصحف أخبار النجوم وفضائحهم ومنتديات الإباحية واللذة. وثانيها : نزع الثبات عن القيم والأخلاق، وإخضاعها للنسبية الاجتماعية والتقييم والتفاوض والنقاش المستمر حولها، وبعضهم عرَّف الحداثة بأنها "القدرة على تغيير القيم بعد إشعار قصير".

وثالثها : أصبحت مسؤولية الفرد منحصرة في طريقة أدائه فقط، فإن أدَّى واجبه – وبالأدق ما يكلف به – فهو مواطن جيد، حتى لو تطلب الأمر – قديمًا – إبادة المعاقين والفئات الاجتماعية المنبوذة (مثل الهنود الحمر في أمريكا) والأقليات. وبالتالي صار الشر هو مخالفة الفرد لتعليمات الدولة / الحكومة / المؤسسة، مما يثير قضية المسؤولية الأخلاقية للفرد[٢٨٧]، ويحوّله إلى مجرد "مؤدٍ" فتفني ذاته وسط المجموع، ويصبح مجرد رقم في خضم المؤسسة، ويفسح المجال لنفسه تعتنق من العقائد والأخلاق والقيم ما تشاء، مادام يقوم بأعباء وظيفته كما تراها

---

٢٨٦) راجع للمزيد : الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية ، د. عبد الحميد الغزالي، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ،١٩٩٦، ص٥.

٢٨٧) فكر حركة الاستنارة وتناقضاته ، عبد الوهاب المسيري ، م س ، ص٥٤ ، ٥٥.

المؤسسة أو السلطة[٢٨٨].

ولو نظرنا إلى هذا الأمر من منظور الفروض العينية والكفائية، لعلمنا أن علم الأصول عالج هذا الأمر في ترسيخ الفروض العينية والكفائية، فالمسلم بوصفه مكلفا عينيًا لن يقبل أن يكون رقما، لا يؤثر غيابه أو حضوره في مجمل المشهد، وإنما هو نفس بشرية، كرّمها الله، ونفخ فيها من روحه، والمسلم الفرد عندما يستشعر بعظم ذاته عند من خلقه، وأنه مكلف – كفرد وذات وليس رقمًا – بدور عظيم يقوم به في مجتمعه، وهو دور يبدأ من أداء عمله مهما صغر أو عظم، فلن يكون مجرد رقم يتم استيعابه في وظيفة أو مهنة من ملايين المهن، وإنما عليه عبء أدائه بشكل متقن، فإن الله يحب إذا عمل العبد عملاً أن يتقنه، وهو يدرك أنه في عمله (مدنيًا كان أو جهاديًا) على ثغرة من ثغور الإسلام، فلا يؤتين من قبله، وعليه أن يكون قدوة لغيره من المسلمين وغير المسلمين، وفي هذا يصبح محورا للتنمية في أي مجتمع، وليس مجرد شخص يحمل رقمًا، أيضًا هذا المسلم لديه مسؤوليات أخرى، مثل دوره نحو أسرته (زوجته وأولاده)، فهو مضطلع بهذا الدور لأن أسرته لبنة المجتمع في شقه الاجتماعي، مثلما كان الأب أو الأم أساسًا في المجتمع الاقتصادي، لذا هو في حاجة إلى مزيد من الوعي والتربية والتغذية الروحية والعلمية ليقوم بأدواره. وقد يقول قائل أن هذا ينصرف على غير المسلم، وهذا صحيح، ولكن غير المسلم يؤدي هذه الأدوار من منطلق أنه فرد في

---

٢٨٨) يذكر أن الفلسفة الظاهراتية أو علم الظواهر أو التحليل الفنومنولوجي ، والذي يعود إلى الفيلسوف الألماني " إدموند هوسرل " أعاد الاعتبار إلى الذات الإنسانية ، ورأى أنه لا يمكن أن نكتفي بالوصف المادي وما تبثه المادة من معلومات وأفكار ، بل علينا أن ننظر فيما يعتمل في النفس من خواطر وأحاسيس ، أثناء تأملها وقراءتها لظواهر الأشياء ، لكبح جماح المادة التي أنتجت فلسفات جعلت الإنسان جزءا منها ، تابعا لها، ويأخذ قيمه أيضًا منها ، وجعل الذات مركزا في المعرفة جنبا إلى جنب مع المادة. انظر : الفلسفة المعاصرة في أوروبا، إ. م. بوشنسكي ، ترجمة : د. عزت قرني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٢م، ص٢١٧-٢٢٥. وبالطبع هذه لا تعالج شقاء الإنسان الغربي ، لأن الذات الإنسانية تظل في حاجة ماسة إلى توجيه وإرشاد وتعليم (روحاني من السماء) وهذا لا يتوافر إلا في الدين.

مجتمع، مواطن في وطنه، وهذه أولوياته، أما المسلم فهو يبدأ في أولويته بأنه عبد الله، المكلف عينيًا بهذه الأدوار العلمية والعملية والأسرية.

ومن ناحية أخرى، فإن نفس الفرد له دور كفائي، يتفاوت حسب قدراته وموقعه ووطنه ودوره العلمي، وهذا ينطلق من تمكنه من دوره العيني أولاً ، وتسلّح ذاته بالعقيدة والقيم العُليا ومعينها الرباني، وليس من الفلسفات البشرية التي قد تفسر وتقنع العقل، ولكن يظل القلب و الروح حائرينِ.

من هنا، تتضح الصورة في أسباب فشل استراتيجيات التنمية الوضعية في إحداث تنمية مستدامة في معظم التجارب الإنمائية في الدول المتخلفة، خاصة في الدول الإسلامية، فالسبب الأساسي –كما بان للمشتغلين بقضايا التنمية– إلى شبه غياب لشروط نجاح هذه الاستراتيجيات ، والمتمثل في ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان؛ لكي يقوم بمسئولية عملية التنمية، وهذا يتطلب تطهير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقدر الإمكان من كافة أشكال الظلم، وبدون ذلك ستظل مشكلة التخلف قائمة، وتزداد حدةً خلال الزمن، مهما أوتي المجتمع من إمكانات مادية فلا تنمية ولا نهضة مع إنسان يعاني القهر والظلم الاجتماعي، ويعيش تحت نير أنظمة مستبدة، لا تقبل الآخر، وتنفي المعارض، ويتحكم فيها ذوو الأهواء والمصالح الشخصية.

لهذا جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه؛ أي كما هو مفهوم، وكما طُبق فعلاً في عهد الرعيل الأول؛ ليحقق أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا، وليقدم منهجًا للتنمية يعيد الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها، ويرد قضية التنمية إلى عمادها وهو الإنسان. فالإنسان وفقًا لهذا المنهج هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود، فهو –بحق– الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية، وهو في الوقت ذاته غايتها؛ لكي يستطيع أن يستمر في القيام بتبعة العبادة التي تشمل جميع أعمال الإنسان، وعلى رأسها إعمار الأرض وفقًا لشرع اللّه.

وعليه ، فإن عملية التنمية تتصف وفقًا لهذا النهج بالاستمرارية أو الاستدامة النابعة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى، مصداقًا لقوله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [٢٨٩]، وقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢٩٠]، وفي ذلك يقول الأصوليون : إن البناء على المقاصد الأصلية يصيّر تصرفات المكلف كلها عبادات؛ سواء كانت من قبيل العبادات أو العادات. وهذا ربط نابع من رسالة المسلم في الدنيا، وأنها مرتبطة بخلافته على الأرض، ومن هنا تكون إثابته على أنشطته وسعيه في الأرض، أيضًا، فإن ربط سعي المسلم بغايات الشريعة ومقاصدها يمنعها من الزيغ، ويقوّم طريقها، ويحدد غاياتها كلما ضلت سبلها.

رؤية أصولية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة :

إن مصلحة الإنسان –كخليفة على الأرض– هو هدف الشريعة، فهو كائن مكرَّم ومفضَّل من الله سبحانه، والله استخلفه على إقامة العدل والإنصاف وتحقيق المساواة والحرية. والمقاصد تأتي على نوعين [٢٩١]؛ الأول : مقاصد الخالق سبحانه من الخَلق، وهي أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا وهي مقصد عام لكل الرسالات والديانات السماوية مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٢٩٢] والتفسير : أن الله بين للأمم على ألسنة الرسل عليهم السلام أنه يأمرهم بعبادته واجتناب عبادة الأصنام، فمن كل أمة أقوام هداهم الله فصدقوا أي آمنوا، ومنهم أقوام تمكنت منهم الضلالة فهلكوا، ومن سار في الأرض رأى دلائل استئصالهم[٢٩٣] وهذا يعني أن

---

٢٨٩) سورة الذاريات، الآية (٥٦).

٢٩٠) سورة الأنعام ، الآية (١٦٢).

٢٩١) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ،ص٨٢ ، ٨٣.

٢٩٢) سورة النحل ، ٣٦.

٢٩٣) تفسير التحرير والتنوير ، ج ٥ ، ص١٥٠.

رسالة الإسلام تشترك مع باقي الرسائل السماوية، في إقامة الإيمان على الأرض، وهو ما لم تدركه الحضارة المعاصرة – بمرجعياتها الفلسفية والمادية – فخلطت ما بين الكنيسة والدين وغايات الدين المسيحي، ونأت بنفسها ومجتمعاتها عنه.

والنوع الثاني : مقاصد الشريعة من التشريع ، وهي تهدف إلى صلاح العباد والبلاد، وأن تهيئ السبل لحياة إنسانية طيبة ومرشدة في دنيا الفرد ، وهادية إلى آخرة سعيدة ، فالمقاصد هي المصالح ، والمصالح ثمرة الأعمال الصالحة ، والأعمال الصالحة تكون في الدنيا والآخرة، فيما يسمى المصالح الآجلة والعاجلة، فإن ما يجعل الالتزام بمقاصد الشريعة وروحها ، إدراك المسلم أن هناك أمورًا تتحقق له في المستقبل، قد لا يراها في لحظته، ولكنه لأنه مرتبط بالشريعة فهو يوقن من أن الصلاح واقع في حاضره ومستقبله[٢٩٤].

وللمصالح في ضوء الشريعة خصائص أولها : أنها تكون على هدي الشرع وليس هوى الإنسان ، والثانية : أن المصلحة لا تقتصر على الدنيا ، بل تشمل الدنيا والآخرة معًا ، وهذا يخالف أسس الحضارة المعاصرة، التي لا تتعدى نظراتها الدنيا سواء استهدفت مصلحة الفرد أو المجتمع، والثالثة : أنها لا تنحصر فقط في اللذة المادية، بل تهدف إلى تزكية النفس نحو الخالق سبحانه وتعالى. والرابعة : أن مصلحة الدين أساس وسابقة لباقي المصالح[٢٩٥].

فعندما يضع المخطط التنموي مقاصد الشريعة نصب عينيه، فهو يحقق جملة من الأهداف، التي تصب في صالح قيم الإسلام وفلسفته، ومنها :

– بيان الأهداف السامية التي ترمي إليها الشريعة في الأحكام ، فيزداد المؤمن إيماناً ، وإخلاصا لرسالته في الحياة، وفي الآخرة، خاصة عندما يقارن بينها وبين النظم الوضعية الأخرى.

---

٢٩٤) المقاصد العامة للشريعة ، م س ، ص٨٤.

٢٩٥) انظر : المرجع السابق ، ص١٤٠ – ١٤٨.

– تعين مقاصد الشريعة تعين في الدراسة المقارنة التي تحقق المقاصد، ويتفق مع أهدافها في جلب المنافع ودفع المفاسد، وتحديد أولويات التنمية، ومحاورها، ومراعاة العدل الاجتماعي مثل مراعاة الفقراء في الزكاة، ورعاية الصغار والأيتام والوقف في المعاملات[٢٩٦].

في الوقت نفسه، فإن الإسلام أقرّ التفاوت بين الناس في الملكيات والأرزاق انطلاقًا من قوله تعالى: { وَاللّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاء أَفَبِنِعْمَةِ اللّهِ يَجْحَدُونَ}[٢٩٧] لأن فطرة الله فاوتت بين الخلق في المواهب والقدرات الخاصة والسعي والجهود فلا غرابة أن يتفاضل الناس في أرزاقهم، وهذا مقتضى الحكمة كما قال تعالى: {أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ}[٢٩٨] إلا أنه قرّب بين الطبقات وذوّب الفوارق بإلزام الغني ألا ينمي ثروته بالطرق المحرّمة مثل الربا والاحتكار، ووضع سبلا كثيرة لتفتيت الثروات وتتداولها، وإيجاب الزكاة على الأغنياء لترد على الفقراء، وأوجب بعد الزكاة حقوقًا على الأغنياء مثل: النذور والكفارات والصدقات والمساعدة في الطوارئ، بجانب حفزهم على الأوقاف خدمة للمجتمع والناس[٢٩٩].

ولكنْ: ما الإنسان المقصود بالمنهج الإسلامي؟ أو ما مفهوم الإنسان الذي يتوجه إليه المنهج الإسلامي التنموي؟

إن الإنسان المعنيّ هو الإنسان العادي بقوته وضعفه كما خلقه اللّه، وليس الإنسان الذي يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات الاقتصاد نظريًّا؛ أي

---

٢٩٦) انظر: حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، د. محمد الزحيلي، سلسلة كتاب الأمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، قطر، العدد ١٩، ص ٧–٩.

٢٩٧) سورة النحل، الآية ٧١.

٢٩٨) الزخرف, الآية (٣٢).

٢٩٩) ملامح المجتمع المسلم، القرضاوي، ص٢٥٥–٢٥٧.

الرجل الاقتصادي، أو من مخلوقات المادة إيديولوجيًّا... فهو الإنسان الواقعي، الذي تربَّى على الأخلاق والقيم الإسلامية؛ أي الإنسان الأخلاقي ولكن: كيف يتعامل هذا الإنسان مع المادة لإعمار الأرض؟ وللإجابة عن هذا السؤال، وضع المنهج شرطين أو مطلبين، بدون تحقيقهما لا يمكن أن يتحقق المشروع الإنساني الممكن في الإعمار؛ هذان الشرطان هما: أن يكون الإنسان حرًّا، وأن لا يكون مستغلاً؛ أي شَرْطَا الحرية والعدالة[٣٠٠].

فلا تنمية لإنسان مقهور ومستعبد ومهان، فمن لا يملك نفسه ولا قراره لا ننتظر منه خيرا، ولا نرجو منه نفعا، فتتعطل مواهبه، وتفنى حياته دون أن يفيد نفسه ولا مجتمعه.

هذا، وهناك مبادئ عديدة تحكم الاقتصاد من المنظور الإسلامي، وأولها: الثبات والمرونة[٣٠١]، فالثبات سمة تجعل الاقتصاد مستندًا على غايات الإسلام ومقاصده وكلياته الخمس، أما المرونة، فهي صفة لا تخل بالمبادئ الثابتة بقدر ما تتواءم مع الأحداث والتطورات الاجتماعية والتنموية المختلفة مواكبة للمستجدات والمشكلات المتعددة التي يواجهها المجتمع.

ثم يأتي مبدأ التوازن بين المادية والروحية، دون طغيان لأحد على الآخر، ومبدأ التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، فلا اغتصاب لمال ولا ممتلكات، وكما قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا"[٣٠٢]، فليس للمرء حق أن يستخدم ما يملك بطريقة تضر الآخرين. كما حرَّم الإسلام الاحتكار، الضار

---

٣٠٠) المنهج الإسلامي في التنمية، د. عبد الحميد الغزالي، مقال منشور على موقع إخوان أون لاين http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=4938&SecID=0،

٣٠١) موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، د. علي أحمد السالوس، نشر: مكتبة دار القرآن بمصر، ودار الثقافة بالدوحة، قطر، ط٧، ٢٠٠٢، ص٢٨

٣٠٢) رواه مسلم.

بمصلحة الجماعة[٣٠٣]. أيضًا، فإن الواقعية أساس في الاقتصاد الإسلامي، حيث ينظر الإسلام إلى الواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، عملا بقوله تعالى: {أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ... } والواقعية تتحقق بالرقابة المزدوجة بين الفرد والجماعة[٣٠٤].

فكلا من التوازن والواقعية كمبادئ إسلامية، يشكلان أساسًا في فهم ثم تطبيق الفروض الكفائية في المجتمع والأمة. فالتوازن مبدأ مهم، يجعل الفرد المسلم يوازن بين ما يجب عليه في واجباته العينية وما يجب عليه في واجباته الكفائية، خاصة في الجانب الخدمي لمجتمعه، ونحو أسرته. أما الواقعية فهي تلزم المسلم أن يكون دائمًا ذا رؤية واقعية، بعيدًا عن التهويمات والمثاليات التي تحلّق به في خيال جامح، دون مواجهة حقيقية لقضايا واقعه. وبالتالي يكون المسلم متلمسًا حاجات نفسه وأسرته بشكل واقعي، ثم حاجات مجتمعه البسيط من حوله، فلا يكتفي بدور المتفرج السلبي، بل هو يتحرك بشكل إيجابي لخدمة كل من حوله، آخذا في حسبانه أن دينه دين شامل.

فدائمًا هناك اتساق في حياة المسلم، نابع من النظام الإسلامي ذاته، الذي يقوم على أربعة عناصر: العقائد، الأخلاق، العبادات، المعاملات، كوحدة لا تتجزأ، وتُترجم في مقاصد سامية، وضعها الشارع الحكيم لتجعل المسلم يحيا في سعادة ذاتية واجتماعية، فالإسلام وضع نظامًا اجتماعيًا واقعيًا شاملاً، يضبط حركة الحياة، على أساس متين[٣٠٥].

وفي الفصل الثاني، سنعرض لعلاقة الفروض الكفائية بالتنمية المستدامة، من خلال عدة قضايا تطرحها التنمية المستدامة.

---

٣٠٣) انظر: السابق، ص٢٨- ٣٠.

٣٠٤) موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة، ص٣١.

٣٠٥) حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، د. عبد الحميد الغزالي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، ط ١، ١٩٨٩ م ،ص١٣.